





فيصل بن خالد وعبدالله بن خالد يشهدان افتتاح معرض البحرين كوميك كون 2026

بتوجيه من سمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيس الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية افتتح يوم الجمعة معرض البحرين كوميك كون 2026 بحلبة البحرين الدولية، الذي يقام بمشاركة عدد من المشاهير والفنانين.

وشهد حفل الافتتاح سمو الشيخ فيصل بن خالد بن حمد آل خليفة وسمو الشيخ عبدالله بن خالد بن حمد آل خليفة أنجال سمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة وعدد من كبار الحضور والضيوف والمدعوين.

وخلال حفل الافتتاح قام سموهما بجولة في أرجاء الفعالية كافة تعرفا خلالها على أبرز ما يضمه المعرض من أنشطة متنوعة لمختلف القصص المصورة، والأفلام، والبرامج التلفزيونية، والألعاب، حيث تمثل الفعالية تجربة متميزة بمشاركة نخبة من أبرز مشاهير العالم في مجالات مختلفة.

كما التقى سموهما بالقائمين على معرض كوميك كون 2026 ومجموعة من المشاركين والزوار، واستمعا إلى شرح حول طبيعة الفعالية وما تتضمنه من أجنحة وتجارب تفاعلية وأنشطة تستهدف محبي القصص المصورة والأفلام والألعاب، إلى جانب إتاحة الفرصة للزوار للالتقاء بالمشاهير والفنانين المشاركين والتعرف على أعمالهم.

وشهد المعرض تفاعلًا من الزوار مع الفقرات والأنشطة المصاحبة، في أجواء جمعت المهتمين بالثقافة الشعبية والترفيه والألعاب، وقدّم مساحة للتواصل وتبادل الاهتمامات بين المشاركين والجمهور.

وتعتبر فعالية كوميك كون واحدة من الأنشطة التي تروج لمملكة البحرين على مستوى العالم مع مجموعة رائعة من المشاهير وباقة متنوعة من الأنشطة، وتستقطب أعدادًا كبيرة من الزوار في عطلة نهاية الأسبوع.





مديـر عـام العلاقـات الثنائيـة بـوزارة الخارجيـة: البحريـن وظفت عضويتهـا بمجلس الأمن لحشـد موقف دولي يدين الاعتـداءات الإيرانية

أكد السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية أن مملكة البحرين وظفت عضويتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2026–2027م لحشد موقف دولي يدين الاعتداءات الإيرانية الآثمة ويصون أمن المنطقة، من خلال جهود متواصلة لعرض الاعتداءات على المجلس وطلب عقد اجتماعات طارئة ومشاورات لمتابعة تطوراتها، وقيادة التحرك لاعتماد القرار 2817 لإدانة الاعتداءات الإيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن.

وأضاف الشيخ عبدالله بن علي أن مملكة البحرين طرحت مشروع قرار لحماية الملاحة في مضيق هرمز، وسلطت الضوء على الأمن البحري عبر عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى خلال رئاستها للمجلس في أبريل واجتماع بصيغة «آريا» في سبتمبر، واكتمل التحرك بتوضيح موقف المملكة عبر الوقفات الإعلامية والبيانات المشتركة في الأمم المتحدة، وتأكيد التضامن الخليجي بطلب اجتماعات لبحث الاعتداءات على دول المنطقة وإدانة الهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية.

جاء ذلك خلال جلسة نقاشية نظمتها الأمانة العامة لمجلس الشورى ضمن برنامج الدعم البرلماني المقدم لأعضاء المجلس، بالتعاون مع أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية، جاءت تحت عنوان «عضوية مملكة البحرين غير الدائمة في مجلس الأمن: مسؤولية دولية ورسالة سلام»، قدّمها السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية، وذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الشورى، ورئيس هيئة المستشارين القانونيين ومنتسبي الأمانة العامة للمجلس.



واستعرض الشيخ عبدالله بن علي عضوية مملكة البحرين في مجلس الأمن الدولي للفترة (2026–2027)، وهي العضوية الثانية للمملكة بعد عضويتها الأولى خلال عامي 1998 و1999، مشيرًا إلى أن انتخاب المملكة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 يونيو 2025 بتأييد 186 دولة من أصل 187 دولة مصوّتة يعكس الثقة الدولية الواسعة بالمملكة ومكانتها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، كما استعرض أهداف العضوية وأولوياتها، في مقدمتها تمثيل القضايا العربية، وحماية المصالح الوطنية والخليجية، والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، وأمن الملاحة البحرية، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وتطرق الشيخ عبدالله بن علي إلى أبرز ما حققته المملكة خلال عضويتها، مبينًا أنها قادت التحرك الدولي لاعتماد القرار (2817) في مارس 2026، الذي قدّمته نيابةً عن دول مجلس التعاون والأردن، وأدان الاعتداءات الإيرانية الآثمة على دول المجلس والأردن وطالب بوقفها، وحظي برعاية 136 دولة، إلى جانب طرحها مشروع قرار لحماية الملاحة في مضيق هرمز. كما ترأست المملكة مجلس الأمن خلال شهر أبريل 2026، وشهدت رئاستها عقد أول اجتماع واعتماد أول بيان رئاسي بشأن التعاون بين مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلًا عن تنظيمها اجتماعًا دوليًا بصيغة «آريا» حول حماية حرية الملاحة، وإسهام جهودها في اعتماد بيان رئاسي يدين الاعتداءات الحوثية على المملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما استعرض السفير ما يجري من تنسيق وتعاون مشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والإسلامية، بما يضمن وجودًا وتمثيلاً عربيًا دائمًا وسنويًا في مجلس الأمن، من خلال التنسيق المشترك في الترشيحات وتوحيد المواقف، مشيرًا إلى أن ترشيح مملكة البحرين حظي بتزكية مجلس التعاون وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والدور الذي تضطلع به المملكة بصفتها رئيسة الدورة الحالية لمجلس التعاون في تنسيق المواقف الخليجية داخل المجلس، منها دعم ترشيح لانا زكي نسيبة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، فيما شهدت المحاضرة نقاشًا وتبادلًا للآراء بين المحاضر والحضور.

من جهتهم، أكد الأعضاء أهمية الدبلوماسية البرلمانية في دعم الجهود الدبلوماسية للمملكة خلال عضويتها في مجلس الأمن، وحرص مجلس الشورى على توظيف مشاركاته في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لإبراز مواقف مملكة البحرين الداعمة للسلام والاستقرار، والتعريف بالرؤية الحكيمة لجلالة الملك المعظم، بما يعزز تكامل الأدوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في خدمة المصالح العليا للمملكة.

هيئـة الثقافة بالتعـاون مع مجموعـة بابكو إنرجيز تنظـم برنامجـا ثقافيـا مصاحبا لمعـرض العوالي



تنظّم هيئة البحرين للثقافة والآثار بالتعاون مع مجموعة بابكو إنرجيز برنامجًا ثقافيًّا مصاحبًا لمعرض العوالي، الذي يستضيفه متحف البحرين الوطني حتى 31 ديسمبر 2026، ويدعو البرنامج الجمهور إلى التعرّف إلى تاريخ مدينة العوالي وذاكرتها، واستكشاف أثرها في التحولات العمرانية والاجتماعية في مملكة البحرين.

يقدّم البرنامج مقاربة متعددة الجوانب لتاريخ العوالي، عبر جلسات حوارية وجولات إرشادية وتجارب فنية، تستكمل ما يرويه المعرض عن نشأة المدينة وتفاصيل الحياة فيها.

يتضمن البرنامج جلستين حواريتين: الأولى بعنوان «العوالي وتشكل الحداثة»، بمشاركة الدكتورة وفاء الغتم أستاذة مساعدة في قسم العمارة والتصميم الداخلي بكلية الهندسة في جامعة البحرين، التي تستعرض مكانة العَوالي المعمارية والعمرانية ودورها في مسيرة تشكّل البحرين الحديثة، والثانية بعنوان «العوالي في الأرشيف»، بمشاركة ستيف ليفر، أمين الأرشيف لدى مجموعة بابكو إنرجيز الذي يستعرض رحلة توثيق تاريخ العَوالي وحفظه.

إلى جانب ذلك، يتضمّن البرنامج جولات تعريفية تتيح للجمهور اكتشاف المكان من زوايا مختلفة؛ منها جولة تصوير بعنوان «ما بقي في مكانه»، يقدّمها إسحاق مدن، وجولة بعنوان «العوالي عن قرب» مع علي كريمي. كما يضمّ جولة للرسم تنظمها sketch-walks.bh، وتستكشف العوالي بمنظور مغاير، من خلال تأمّل بيوتها وشرفاتها وحدائقها وشوارعها وملامحها المعمارية.

كما وتنظم في معرض العوالي بمتحف البحرين الوطني جولات إرشادية، تتتبّع مراحل نشأة العوالي وتطورها في سياق صناعة النفط، وتسلّط الضوء على ملامح تخطيطها العمراني وعمارتها وجوانب من الحياة اليومية لسكانها.

ويسهم مقهى دارسين في متحف البحرين الوطني في إثراء البرنامج الثقافي المصاحب لمعرض «العوالي»، من خلال تقديم قائمة طعام مميزة تضم أطباقًا ومأكولات عُرفت بها مقاهي ومطاعم العوالي عبر تاريخها. وتعيد القائمة تقديم مجموعة مختارة منها في تجربة تذوّق تستحضر تقاليد الطهي والحياة الاجتماعية التي ميّزت مجتمع العوالي، على أن يستمر تقديمها حتى يوم الأربعاء الموافق 11 نوفمبر الجاري.

ويستعيد المعرض، عبر الصور والمواد التوثيقية، سيرة المدينة التي نشأت مع التحولات التي صاحبت صناعة النفط، مقدّمًا نافذة على عمرانها وأنماط الحياة فيها.

تتطلب بعض الفعاليات التسجيل المسبق، وللاطلاع على مواعيد الفعاليات ومواقع إقامتها، يُرجى متابعة حسابات هيئة البحرين للثقافة والآثار على وسائل التواصل الاجتماعي: @culturebah.

أطروحة دكتـوراه تدعـو إلى توظيف الذكاء الاصطناعي تحت إشـراف بشـري في الإفتاء

دعت أطروحة علمية إلى تبني نموذج متوازن ومتدرج في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالي القضاء والإفتاء الشرعي، يقوم على الاستفادة من إمكاناتها في البحث والتحليل وتنظيم المعرفة، مع الإبقاء على المسؤولية النهائية عن إصدار الأحكام القضائية والفتاوى الشرعية بيد المختصين المؤهلين، مؤكدة أهمية إخضاع مخرجات هذه التقنيات للرقابة والمراجعة البشرية، بما يضمن الاستفادة من التطور التكنولوجي من دون المساس بخصوصية الاجتهاد الشرعي وطبيعة المسؤولية الإنسانية.

جاء ذلك في أطروحة عبدالعزيز صالح القحطاني التي نال عنها درجة الدكتوراه من جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، في تخصص الاجتهاد الشرعي في القضايا المعاصرة، بعنوان «تحديات وفرص تطبيق الذكاء الاصطناعي في عمليات القضاء والإفتاء الشرعي: رؤية استقرائية من الممارسة العملية»، لتقدم قراءة علمية في واقع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات القضائية والإفتائية، وتستكشف الإمكانات التي تتيحها هذه التقنيات في تطوير البحث الشرعي وتحليل المعلومات وتنظيم المعرفة، إلى جانب الوقوف على التحديات المرتبطة بمدى موثوقية مخرجاتها وحدود الاعتماد عليها في المجالات التي تتصل بإصدار الأحكام والفتاوى.

وجاءت أبرز نتائج الدراسة أن مستقبل الذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء لا ينبغي أن يختزل في ثنائية القبول أو الرفض، بل يتطلب اعتماد منهج متوازن يراعي طبيعة الوظيفة التي تؤديها التقنية ومدى تأثير مخرجاتها في القرار النهائي، بحيث تتناسب مستويات الرقابة والمراجعة البشرية مع درجة حساسية الاستخدام، كما أكدت أن النموذج الهجين والمتدرج يمثل المسار الأنسب في مجال الإفتاء، من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في أعمال البحث والتحليل واستحضار المعلومات وتنظيم المعرفة وإعداد المخرجات الأولية، مع احتفاظ المفتي المؤهل بالمسؤولية الكاملة عن اعتماد الفتوى النهائية.



وفي جانبها التطبيقي، كشفت الدراسة الميدانية عن توجه نحو ما أسمته «القبول المشروط» و«الثقة المنضبطة» في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ سجلت مستويات أعلى من التقبل عند استخدامها في المهام المساندة والبحثية والتحليلية، مقابل تنامي التحفظ كلما اقترب دورها من اتخاذ القرار القضائي أو إصدار الفتوى الشرعية. وتعكس هذه النتائج أهمية وضع أطر مؤسسية ومنهجية واضحة تنظم الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتضمن توظيفها بما يتناسب مع خصوصية العلوم الشرعية وطبيعة المسؤوليات المرتبطة بها.

اعتماد نظـام إلكتروني لتنظيم الحضور أمام المحاكم الشـرعية وإدارة الدعوى العمالية

أعلن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف اعتماد نظام إلكتروني لتنظيم حضور أطراف الدعاوى أمام المحاكم الشرعية وإدارة الدعوى العمالية، وذلك في إطار تطوير الإجراءات التنظيمية المرتبطة بالجلسات القضائية، وتيسير إجراءات الحضور.

وأوضحا أن النظام الجديد يتيح لأطراف الدعاوى تسجيل حضورهم مسبقًا في يوم انعقاد الجلسة، من خلال مسح رمز (QR Code) المتاح عبر الموقع الإلكتروني للوزارة (moj.gov.bh) أو رابط الإعلان القضائي الخاص بمواعيد الجلسات، حيث تبدأ إتاحة التسجيل اعتبارًا من الساعة السابعة صباحًا حتى انتهاء الوقت المخصص للجلسة، وذلك وفق آلية إلكترونية تحل محل إجراءات تنظيم الحضور اليدوية المعمول بها سابقًا.

وبيّن المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أن ترتيب الحضور سيتم وفق أسبقية التسجيل الإلكتروني، إذ يُخصَّص لكل طرف مسجّل رقم تسلسلي يحدد ترتيبه ضمن قائمة الحضور للجلسات المقرر انعقادها في اليوم ذاته، بما يوفر آلية واضحة ومنظمة لإدارة الحضور.

وأكدا أن اعتماد النظام يأتي في إطار التوسع في توظيف المبادرات الرقمية لتطوير الخدمات المساندة للعمل القضائي، بما يسهم في تسهيل الإجراءات، وتقليل فترات الانتظار، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.